Cybrarians Journal
E-ISSN 1687-2215

العدد 77، ديسمبر 2025
DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

تقارير – النص الكامل

نحو استراتيجية وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بمصر : وثيقة مقترحة

د. مصطفى حسام الدين
استاذ مساعد، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات،
كلية الاداب، جامعة القاهرة، مصر
Mostafa67@hotmail.com

حقوق النشر (c) 2025،
مصطفى حسام الدين

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

المستخلص

إن تراث مصر الفريد ودورها الإقليمي الاستراتيجي يجعلان لمجال خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر دورا رئيسا ومحورًا ملحًا وذا تأثير كبير للاستثمار الوطني في التحول الرقمي، والحفاظ على التراث الثقافي، والتنمية الوطنية المستدامة .

وقد جاء هذا المشروع المقترح للاستراتيجية الوطنية لتطوير هذا المجال بغية السعي لتحويل عناصره من مجرد مجموعة من المستودعات غير المستغلة إلى منظومة قوية وموحدة تعمل، بالكفاءة والفعالية والتفاعلية المطلوبة، على تعزيز التعلم مدى الحياة، والابتكار، والفخر الثقافي لجميع المواطنين.

وتتناول هذه الوثيقة تقديم مقترح لاستراتيجية وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية . يشتمل المقترح على تحديد الرؤية التي تستشرفها الاستراتيجية الوطنية، وبيان المبادئ التوجيهية التي تعتمد عليها، تحليل بيئي رباعي للوضع الحالي لخدمات المكتبات والمعلومات بمصر (Swot Analysis)، ومحاور الاستراتيجية الوطنية، والمشروحات المقترحة للاسهام في تنفيذ هذه الاستراتيجية خلال الفترة من 2026 إلى 2030، وتحديد عوامل النجاح الحاسمة للاستراتيجية، واخيرا الاجراءات المقترحة لاعتماد الاستراتيجية وتنفيذها.

الكلمات المفتاحية

خدمات المكتبات والمعلومات، مصر، تحليل بيئي رباعي، استراتيجية وطنية

تقديم

الاستراتيجية في ابسط وأعم معانيها هي خطة شاملة ومدروسة تُصمَّم لتحقيق هدف طويل الأجل وقابل للقياس، وذلك من خلال تحديد المسار، والإجراءات، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

والاستراتيجية الوطنية هي، بالتالي، خطة شاملة ومدروسة لتحقيق هدف وطني، طويل الاجل وقابل للقياس، في قطاع او مجال من المجالات او موضوع او قضية من القضايا الزطنية، بحيث تكون مرشدا للدولة، مؤسسات وافراد، في تحديد المسار، والاجراءات، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وتقتضي الاستراتيجية الوطنية، بطبيعة الحال، قدرا عاليا من الدقة والوضوح في تحديد الهدف، وقدرا عاليا من الدقة في تحديد المجال او الموضوع او القضية الوطنية، وان تنطوي على رؤية طويلة الاجل، و تتبنى مقتربا وطنيا شاملا، و تتضمن برامج ومشروعات محددة قابلة للتنفيذ، وان تحظى بقدر كبير من التوافق والتنسيق والتعاون في تحقيقها.

ومن امثلة الاستراتيجيات الوطنية المصرية، الاستراتيجيات في مجالات : حقوق الانسان، والسكان والتنمية، والشباب والرياضة، والامن السيبراني، والبيئة، وغيرها.

اما خدمات المكتبات والمعلومات، فهو مصطلح ذو دلالة لها وجهان متكاملتان : تشير **الاولى** الى اشكال ونوعيات مختلفة ومتعددة من ادوات وقنوات ومنصات تنشأ من اجل تسهيل وتيسير الوصول والنفاذ الى، والحصول على، مصادر المعلومات الموثوقة التي تفي بالاحتياجات المعلوماتية والمعرفية والبحثية للمستفيدين في مجتمع ما، مهما اختلفت اعمارهم او مستوياتهم او اماكن تجمعهم ضمن هذا المجتمع، ابتداء من الحي او القرية لتصل الى كل ربوع الوطن بكل مؤسساته وهيئاته وفئاته وافراده . وتشير الدلالة **الثانية** الى مؤسسات، يتمثل دورها الرئيس في المجتمع، في توفير وتقديم هذه الاشكال والنوعيات المختلفة والمتعددة من الادوات والقنوات والمنصات، عبر ما تؤديه من اجراءات وانشطة تفاعلية، وعمليات فنية مقننة، واساليب تقنية معيارية، لاختيار مصادر المعلومات الموثوقة وجمعها وتنظيمها وصيانتها واتاحتها وبذل الجهد في تحويل محتواها الى معرفة يتحقق من خلالها، للمستفيدين في المجتمع، الافادة في التعلم مدى الحياة، والبحث من اجل المشكلات ومواجهة التحديات، ودعم امكاناتهم وقدراتهم لتنمية انفسهم ومن ثم تنمية مجتمعهم اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وثقافيا وابداعيا.

وتضم هذه المؤسسات، التي يطلق عليها " **مؤسسات المعلومات** "، المكتبات بانواعها المختلفة (الاطفال، والمدرسية، والجامعية، والعامة، والمتخصصة،والوطنية)، والارشيفات، ومراكز التوثيق، ومراكز المعلومات، ومراكز البيانات، والمستودعات الرقمية، والمكتبات الرقمية، والمرافق الببليوجرافية، والمتحف وقاعات عرض التراث، وغيرها .

واذا جمعنا بين مصطلحي " **الاستراتيجية الوطنية** " و " **خدمات المكتبات والمعلومات** "، بدلالتيهما السابقتين، وبين " **مصر** "، من اجل البحث عن " **استراتيجية وطنية لخدمات المكتبات والمعلومات بمصر** " سنكتشف غياب هذه الاستراتيجية . بمعنى انه لا توجد خطة شاملة ومدروسة، مكتوبة ومنشورة او معلنة، حتى كتابة هذه السطور، لتطوير قطاع خدمات المكتبات والمعلومات على المستوى الوطني الشامل بمصر، اسوة بالقطاعات الاخرى، بحيث تكون مرشدا للدولة المصرية في تحديد مسار هذا التطوير على المستوى الوطني، وتحدد الاجراءات، وتخصص الموارد اللازمة لتحقيقه.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

ان **غياب استراتيجية وطنية** لا يعني الجمود او غياب جهود التطوير على المستوى الوطني، لكنه يعني ان هذه الجهود تتم دون تنسيق او تكامل، وبدون مسار يضبط توجهاتها، وقد تؤدي الى اهدار في الموارد والطاقة .

لذلك فان **وجود استراتيجية وطنية** لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بمصر، امر بالغ الاهمية لعدة اسباب منها :

1. انها تسهم في تطوير هذا القطاع الذي يلعب دورا محوريا في بناء الانسان المصري في الجمهورية الجديدة، من خلال ما يتيحه من امكانات النفاذ دون عوائق الى البيانات والمعلومات والمعرفة والافكار والتجارب والحالات وغيرها من المصادر الموثوقة الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الصحية والثقافية، وفي توفير الفرص لتنمية المهارات والقيم ودعم قدرات الوعي والانتماء والابتكار والابداع .
2. انها تساعد في تطوير هذا القطاع الذي يؤدي دورا رائدا وفاعلا في التحويل الرقمي للمجتمع المصري، من خلال ما يوفره من امكانات الاتاحة الرقمية للتراث المصري، المكتوب والسموع والمرئي، وفي تقديم الادوات والوسائل والقنوات والمنصات الرقمية التفاعلية لاكتشافه والبحث في محتواه، وفي تنمية الثقافة الرقمية .
3. انها تتيح الفرصة لكل المنتمين الى مجتمع خدمات المكتبات والمعلومات بمصر، سواء المؤسسات او الهيئات او الفئات او الافراد، وسواء صناع القرار، اوالمسؤولين التنفيذيين، او الاكاديميين، او المهنيين، لبلورة جهودهم في تطوير هذا القطاع في اطار من ضبط للمسارات وترشيد في الانفاق .
4. انها توفر امكانات بناء شراكات ناجحة للتنسيق والتعاون مع القطاعات الاخرى ذات الصلة في تحقيق هذه الاستراتيجية، مثل : النشر التقليدي والرقمي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي، والتنمية المحلية، وغيرها .
5. ان غياب الاستراتيجية لا يعني الجمود او غياب جهود التطوير، لكنه يعني ان هذه الجهود تتم دون تن سيق او تكامل، وبدون مسار يضبط توجهاتها، وقد تؤدي الى اهدار في الموارد والطاقة .

وتهدف الفقرات التالية الى محاولة تقديم تصور لوثيقة مقترحة لاستراتيجية وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بجمهرية مصر العربية، تشتمل على النقاط التالية :

- تحديد الرؤية التي تستشرفها الاستراتيجية المقترحة
- بيان المبادئ التوجيهية التي تعتمد عليها
- تحليل بيئي رباعي للوضع الحالي لخدمات المكتبات والمعلومات بمصر (Swot Analysis)
- محاور الاستراتيجية المقترحة
- المشروحات المقترحة للاسهام في تنفيذ هذه الاستراتيجية خلال الفترة من 2026الى 2030
- عوامل النجاح الحاسمة للاستراتيجية
- الاجراءات المقترحة لاعتماد الاستراتيجية وتنفيذها

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

وقد **التزم** في اعداد هذه الاستراتيجية بعدد من الضوابط منها :

1. ان تكون استشرافيةً وشاملةً
2. ان تعكس خصوصية مصر
3. ان تنظم في إطار منطقي
4. ان تستبعد المتاحف وقاعات عرض التراث من هذه الاشتراتيجية في المرحلة الحالية مع ضرورة اضافتها في مرحلية تالية.
5. ان تشتمل على اقتراحات بمشروعات قابلة للتنفيذ

اما عن **المرجعيات** التي استند اليها في اعداد هذه الاستراتيجية، فقد اشتملت على ما يلي :

1. الدستور المصري 2014
2. الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 المحدثة التي صدرت 2023
3. الاستراتيجية المصرية لحقوق الانسان
4. الاستراتيجية المصرية لحماية الملكية الفكرية
5. الاستراتيجية المصرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
6. الاستراتيجية المصرية للتحول الرقمي
7. وثيقة مستقبل الفهرسة في مصر
8. المعايير التي اقرها الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات
9. المعايير التي اقرها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

اولا: الرؤية

"تحويل المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر من مستودعات لمصادر المعلومات الى مراكز عصرية تفاعلية تتيح للمواطنين المصريين الوصول العادل إلى البيانات والمعلومات الموثوقة التي تفي باحتياجاتهم المعلوماتية والمعرفية والبحثية، وتمكنهم من التعلم مدى الحياة، وتهيئ لهم بيئة محفزة على الابتكار والابداع، وتسهم في الحفاظ على الثقافة والهوية الوطنية، وتساعد على تحقيق اهداف التنمية الوطنية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتكنولوجيا".

ثانيا: المبادئ الحاكمة

- **الوصول** : حق المواطنين المصريين في النفاذ الى مصادر المعلومات والبيانات التي تفي باحتياجاتهم المعلوماتية والمعرفية والبحثية، من خلال توفير ادوات البحث والاكتشاف والايجاد وغيرها من الوسائل والقنوات والمنصات التي تحقق ذلك، وتمكينهم من استخدامها بسهولة و يسر .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

- **الاتاحة** : حق المواطنين المصريين في الافادة من مصادر المعلومات والبيانات المتوافرة بالمكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية وفاء لاحتياجاتهم المعلوماتية والمعرفية والبحثية دون قيود اوعوائق طبقا لاحكام الدستور والقانون .
- **المساواة**: جميع المواطنين المصريين لهم الحقوق نفسها دون تمييز، سواء على اساس العرق، او الدين، او الجنس، او المستوى التعليمي، او مكان الاقامة، او الرأي السياسي، او المستوى الاجتماعي والاقتصادي، او من الاسوياء او ذوي الاحتياجات الخاصة او ذوي الهمم . واتخاذ الاجراءات التي تكفل سد الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين المناطق الحضرية والريفية.
- **التقنية**: تبني التقنيات الجديدة والناشئة وما ينشأ عنها من تطبيقات تسهم في تطوير الانشطة والعمليات والخدمات توفيرا للجهد والوقت والمال، ورفعا لمستوى المهارات وجودة الاداء .
- **الابتكار**: تبني الافكار الابداعية التي تقدم حلولا مبتكرة (خارج الصندوق) للمشكلات والتحديات التي تواجه تطوير انشطة وعمليات وخدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية .
- **المعيارية** : اخضاع كافة الانشطة والعمليات والخدمات، التي تضطلع بها المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، للمقاييس والقواعد والتقنينات التي تصدر عن مؤسسات التقييس والمعايير الوطنية والاقليمية والدولية ذات الصلة .
- **التعاون**: تعزيز الشراكات وتقاسم الموارد بين المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، وبينها وبين الاطراف المختلفة المعنية وذات الصلة بمجتمع المكتبات والمعلومات سواء الاكاديمية او المهنية، او حكومية، اوقطاع خاص، اوجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، او هيئات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية .
- **الاستدامة**: ضمان استدامة جهود تطوير المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية بيئيا وتمويليا وتشغيليا، وعلى المدى الطويل .
- **حقوق الملكية الفكرية** : الالتزام بالاتفاقيات والقوانين المحلية والاقليمية والدولية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والمبدعين والعلامات التجارية والتصاميم والنماذج وغيرها، و تطبيق الاليات التي تكفل حمايتها وتحقق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة .
- **الحرية الفكرية**: دعم حق المواطنين المصريين في حرية الرأي والتعبير، دون قيود او عوائق طبقا لاحكام الدستور والقانون .
- **الخصوصية :** الالتزام بحق المواطنين المصريين في حماية بياناتهم الشخصية، ومعاملاتهم، وتطبيق الاليات التي تكفل ذلك طبقا للدستور والقانون .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

ثالثا :تحليل رباعي (SWOT) لاوضاع خدمات المكتبات والمعلومات بمصر في 2025.

1. نقاط القوة (العوامل الإيجابية الداخلية)

(1) تحظى المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر بقيمة رمزية وأهمية بارزة في التاريخ الحضاري المصري نتيجة للدور الذي اضطلعت به، عبر العصور، كمراكز علمية ومؤسسات تعليمية ومعرفية نشطة اسهمت في نشر العلم والمعرفة والثقافة، واحتفظت بالتراث الفكري المصري ونظمته وحافظت عليه ويسرت التعريف به . فقد وجدت الارشيفات المؤسسية والمكتبات (بيت الحياة : Per Ankh) في المعابد والقصور منذ 2600 سنة قبل الميلاد، وانشئت المكتبات الكبرى مثل مكتبة الاسكندرية في العصر البطلمي في القرن الثالث قبل الميلاد، ومكتبة دار الحكمة (القاهرة) في العصر الفاطمي، وغيرها من مكتبات الكنائس والمساجد والجامعات والمدارس، فضلا عن دور الارشيف والمحفوظات، التي انشئت فيما تلى ذلك من عصور حتى العصر الحالي .

(2) تتوافر في مصر الان (2025) المكتبات ومؤسسات المعلومات التي تلائم الانماط والنوعيات المختلفة للاحتياجات المعلوماتية والمعرفية والبحثية للمواطنين المصريين . فتوجد :

- المكتبة الوطنية (دار الكتب) التي انشئت عام 1870، والارشيف الوطني (دار المحفوظات العمومية، ودار الوثائق القومية) الذي انشيء منذ عام 1828 .
- المئات من المكتبات الجامعية ومكتبات المعاهد والكليات والاقسام، ابتداء من مكتبتي جامع وجامعة الازهر، الى منظومة مكتبات جامعةالقاهرة، الى المكتبات الاكاديمية والجامعية التي توجد فيما يقرب من 135 اكاديمية وجامعة حكومية واهلية و خاصة وتكنولوجية فروع لجامعات اجنبية وجامعات باتفاقيات.
- عدة مكتبات بحثية كبرى منها مكتبة المجمع العلمي الذي انشئ عام 1859، ومكتبة مجمع اللغة العربية الذي انشيء عام 1932، ومكتبة المركز القومي للبحوث الذي انشيء عام 1956، ومكتبة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي انشيء عام 1959، والمكتبة القومية الزراعية التي افتتحت عام 1996، مكتبة الاسكندرية الجديدة التي افتتحت عام 2001 .
- المئات من المكتبات المتخصصة والارشيفات التابعة لهيئات ومؤسسات مختلفة في الدولة المصرية، سواء السلطة التشريعية (مكتبة مجلسي النواب والشيوخ)، او السلطة القضائية (النقض، مجلس الدولة)، او السلطة التنفيذية في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة لها، فضلا عن المكتبات والارشيفات التابعة للمؤسسات الصحفية والاعلامية العامة والخاصة، والمؤسسات الثقافية كالمركز الثقافي القومي (دار الاوبرا المصرية) . وكذلك المكتبات ومراكز المعلومات التابعة للبنوك والشركات والهيئات في جميع المجالات، وتلك التابعة للمجتمع المدني من افراد مهنيين، ونقابات وجمعيات ومنظمات اهلية وغيرها. الى جانب المكتبات والارشيفات التابعة للمتاحف المصرية بانواعها المختلفة.
- المئات من المكتبات العامة التي تتعدد وتتنوع الهيئات والجهات المشرفة التي تديرها ، فبعضها تديرها جهات حكومية مثل وزارات : الثقافة، التنمية المحلية، التضامن الاجتماعي، الشباب والرياضة، وغيرها، وبعضها الاخر تديرها جمعيات "غير حكومية " تنتمي للمجتمع المدني.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

- عدة الاف من المكتبات المدرسية التابعة للمدارس بمختلف مراحل التعليم العام والفني والازهري واللغات والخاص .
- عدد من مكتبات الاطفال في مقدمتها مكتبة **مركز توثيق وبحوث أدب الطفل** التابع لدار الكتب والوثائق القومية، الذي افتتح عام 1988 .

(3) تحتوي المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر على الغالبية العظمى من النتاج الفكري والفني والابداعي المصري المسجل على وسائط مادية قابلة للنقل تتخذ اشكالا ونوعيات مختلفة منها: البرديات، والوثائق، والمخطوطات، والكتب، والدوريات، والرسائل الجامعية، واعمال المؤتمرات، والتقارير الفنية، وبراءات الاختراع، والخرائط والاطالس، والمواصفات، والنوت الموسيقية، وملفات الحاسوب، والتسجيلات الصوتية، والأفلام، والفيديو، والمجسمات، والصور، واللوحات، والحقيقيات، وغيرها . فضلا عن اعداد كبيرة من النتاج الفكري الاجنبي بلغات متعددة في جميع المجالات والموضوعات .

(4) تطبق اغلب المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر التقنينات والنظم المعيارية في وصف وتنظيم مصادر المعلومات التي تقتنيها .

(5) تستخدم اغلب المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر نظما الية وتطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ادارة الانشطة والعمليات والخدمات التي تقوم بها .

(6) اتاحت العديد من خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، من خلال مواقعها على الويب، مصادر المعلومات الاليكترونية التي حصلت عليها، او توافرت لها امكانات النفاذ اليها .

(7) انشأت العديد من خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية مبادرات للتحويل الرقمي لمقتنياتها من مصادر المعلومات القيمة والنادرة، والمستودعات الرقمية، واتاحتها للمستفيدين من خلال مواقعها على الويب .

(8) تقدم الجامعات الحكومية المصرية (19) برامجا لتدريس علوم المكتبات والمعلومات والوثائق والارشيف، انشئ اقدمها عام 1951 . وذلك بهدف تأهيل وتخريج متخصصين لديهم المهارات والقدرات والجدارات العلمية لادارة الانشطة والعمليات والخدمات التي تضطلع بها خدمات المكتبات والمعلومات المصرية . فتخرج فيها الالاف من اختصاصيي المكتبات والمعلومات والارشيف الذين يتولون مسؤولياتهم الادارية والتنفيذية، كما انتجت هذه البرامج المئات من رسائل الماجستير والدكتوراة والبحوث التي توصف علميا ومنهجيا اوضاع خدمات المكتبات والمعلومات في مصر، وتقدم الحلول لما تواجهه من تحديات .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

(9) توجد بمصر جمعية مهنية " الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف "، اتشئت منذ عام 1946، لتعنى بإعداد وتطبيق المعايير والمواصفات القياسية والأدلة الإرشادية ومؤشرات الأداء الموجهه للعمل وإجراءاته فى مؤسسات المكتبات والمعلومات والارشيف المصرية، وكذلك لتقديم الرعاية المهنية لخرجي أقسام المكتبات والمعلومات والوثائق والأرشيف المصريين فى سوق العمل، من خلال توفير الدورات التدريبية وورش العمل من أجل التعليم المستمر والتطوير المهنى وتحقيق التميز فى المجال، الى جانب حضورها الوطنى الفاعل فى الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية في كافة المجالات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والتمثيل الاقليمى والعالمى في مجال المكتبات والمعلومات والارشيف .

(10) تعمل المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر على اقامة التعاون والشراكات مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مثل اليونسكو والإفلا، ومع الجمعيات الاتحادات الإقليمية للمكتبات والمعلومات على تعزيز التحديث وبناء القدرات والجدارات لاختصاصيي المكتبات والمعلومات في مصر .

2. نقاط الضعف (العوامل السلبية الداخلية)

(1) غياب الجهة، الحكومية او غير الحكومية، التي تمارس مسؤولية التخطيط لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات على المستوى الوطني بمصر، وتعمل على وضع السياسات، وتوزيع الادوار، وتحقيق التنسيق والتكامل، وتباشر اجراءات تنفيذ هذه السياسات ومتابعتها وحوكمتها .

(2) غياب البيانات الدقيقة والمحدثة عن خدمات المكتبات والمعلومات على المستوى الوطني بمصر . بمعنى انه لا توجد احصاءات دقيقة معيارية، تنشر بشكل دوري منتظم، الاعداد الفعلية لخدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات بمصر، وانماطها، ومحتوياتها من مصادر المعلومات باشكالها ونوعياتها المختلفة، وعن امكاناتها، والبنى التحتية من موارد بشرية ومادية ونظم متوافرة فيها، وعن اعداد المستفيدين منها، وكثافة افادتهم منها وتفاعلهم معها، وما يطرأ على كل ذلك من تغييرات .

(3) تعاني الكثير من خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات بمصر من موارد مالية محدودة غير كافية لتمويل ما تقوم به من انشطة وعمليات وخدمات، الامر الذي يؤثر على قدرتها في الحصول على مصادر المعلومات و/ او النفاذ اليها، وعلى التحديث التقني لامكاناتها، وعلى صيانة النظم والتجهيزات المادية والبرامجية وحمايتها .

(4) التفاوت فيما يتاح من موارد وامكانات بشرية وفنية وتنظيمية وتقنية لخدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات بمصر، طبقا لطبيعة الجهة او الهيئة او المؤسسة التي تتبعها، و درجة وعي القائمين عليها بدور وتأثير هذه الخدمات في تحقيق اهداف الجهة او الهيئة او المؤسسة اوالمجتمع المحلي الذي تنتمي اليه.

(5) التوزيع غير المتكافئ وغير العادل لخدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات بمصر، مما ادى الى افتقار الكثير من المناطق في المدن والقرى والمراكز، سواء في الدلتا اوفي الصعيد، من هذه الخدمات .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

3. الفرص (العوامل الإيجابية الخارجية)

(1) تنطوي الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة : رؤية مصر 2030، المحدثة التي صدرت 2023، على دعوة بالغة الاهمية لتطوير خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات بمصر لكي تدمج وتسهم في تحقيق الاهداف الستة للتنمية المستدامة التي تضمنتها هذه الرؤية، سواء ما يتعلق بالارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته، او في تحقيق العدالة والمساواة، واقامة نظام بيئي متكامل ومستدام، واقتصاد معرفي متنوع، وبنية تحتية متطورة، في اطار من الحوكمة والشراكات . وكل ذلك من خلال ممكنات ووسائل تتضمن تحقيق التقدم التكنولوجي، وتعزيز التحول الرقمي، وانتاج البيانات واتاحتها، وتوفير بيئة ثقافية مساندة .

(2) استخدام التقنيات الحديثة في تقديم خدمات المكتبات والمعلومات (خصوصا من قبل مكتبات الاطفال والمدرسية والعامة والجامعية) للمستفيدين من الاطفال والشباب،الذين يبلغ عددهم 61 مليون اي يشكلون 56.7% من سكان مصر في عام 2025، يمثل استثمارا هائلا وفرصة رائعة لاكساب هذه الفئات، الاكثر ميلا لاستخدام التقنيات الحديثة، مهارات وقدرات التعلم والابداع في البيئة الرقمية، ويسهم في بناء جيل جديد مزود بامكانات عصر الذكاء الاصطناعي، الامر الذي يساعدهم على تنمية انفسهم ومجتمعهم .

(3) يقدم بنك المعرفة المصري، الذي انشئ بمبادرة رئاسية عام 2014، منصة بالغة القيمة والاهمية للافادة منها في الاتاحة المجانية لمصادر المعلومات الاليكترونية (التي ولدت اليكترونيا، اي في شكل رقمي)، سواء المصرية (الدوريات، واعمال المؤتمرات)، اوغير المصرية (قواعد البيانات العالمية ذات النص الكامل، والنصوص التربوية والعلمية، وغيرها) للمواطنين المصريين، سواء الباحثين الاكاديميين، او الطلبة والمعلمين، او الاطفال، او عامة الناس .

(4) انشأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في عام 2023، في اطار الاستراتيجية التي وضعتها للتحول الرقمي للمجتمع المصري، مبادرة "منصة تراث مصر الرقمي " بهدف التحويل الرقمي للانتاج الفكري المصري المسجل، بالتعاون مع العديد من خدمات المكتبات والمعلومات وغيرها من الهيئات والمؤسسات المصرية. وهي فرصة للافادة منها باعتبار هذه المنصة مركزًا رسميًّا موحَّدًا لمالِكي ومزوِّدي المحتوى الفكري والثقافي المصري، يقصده الباحثون والمهتمون - داخل مصر وخارجها - بما يحقِّق استدامة ريادة مصر الثقافية؛ وإثراء المحتوى الثقافي المصري الرقمي، والحفاظ على الهوية المصرية .

(5) تتيح مبادرات الوصول الحر والعلم المفتوح والمصادر التعليمية المفتوحة العالمية فرصا غير مسبوقة للافادة منها في النفاذ الى مصادر المعلومات العلمية والبحثية واتاحتها للاكاديميين والباحثين والمستفيدين المصريين ضمن خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية .

(6) تمثل الشراكات مع القطاع الخاص المصري، سواء الناشرين او الشركات التقنية الناشئة التي اقامها ابناء تخصص المكتبات والمعلومات، فرصا كبيرة لتطوير وتحسين الانشطة والعمليات والخدمات التي تضطلع بها المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية .

(7) الدعم المحتمل من المنظمات والجمعيات والاتحادات الاقليمية والدولية والصناديق الثقافية ووكالات التنمية التابعة للعديد من البلدان في اوروبا واسيا، وذلك لتمويل والشراكة في مجالات التدريب واقامة مشروعات الرقمنة للتراث وتعريب / او بناء الادوات والتقنينات والادلة والمرشدات الفنية .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

4. التحديات (العوامل السلبية الخارجية)

(1) الصورة الذهنية السلبية عن خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات لدى قطاع مؤثر من المجتمع المصري، الذي يرى انها مجرد اماكن لاعارة الكتب الثقافية العامة، اولقضاء اوقات الفراغ الترفيهية، وليست كمراكز للتعلم مدى الحياة، وبناء المهارات والقدرات، والتنمية الذاتية للفرد، والمشاركة المجتمعية، والتنمية المستدامة .

(2) التغير التتقني المتسارع والتطبيقات التقنية الناشئة التي تتطلب وجود التمويل، واجراء التغييرات الهيكلية والفنية المناسبة، والتدريب المستمر للاختصاصيين، وذلك لموجهة التغيير المتلازم معها في احتياجات المستغيدين، والا خاطرت المكتبات ومؤسسات المعلومات بالتخلف عن الاتجاهات الحديثة .

هجرة الادمغة، اذ تمكن العديد من المتخصصين المهرة في مجال المكتبات والمعلومات المصريين، خصوصا من الذين يجيدون المهارات التقنية، من الهجرة والبحث عن فرص العمل خارج مصر .

(3) اتجاه المستفيدين للاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي والادوات والتقنيات المتاحة على الويب وما تتيحه من مصادر معلومات وبيانات، غير رسمية وغير موثوقة، بديلا عن خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات وما تقدمه وتتيحه من مصادر معلومات وبيانات موثوقة .

(4) البيروقراطية والحواجز الادارية التي تؤدي الى بطء اتخاذ القرار وتعيق الجهود الاصلاحية و الابتكار .

رابعا : محاور الاستراتيجية المقترحة

1. تطوير البناء المؤسسي والتشريعي

- بناء كيان مؤسسي وطني تنسيقي، يضم ممثلين عن خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية كافة، تقوده " الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية " باعتبارها الهيئة الوطنية المسؤولة عن التراث المصري المسجل والتعريف به وصيانته وحمايته . يتولى هذا الكيان وضع الاستراتيجية المصرية لتطوير خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر، ويشرف على اليات تنفيذها، وتمويلها، والتنسيق بين اطرافها، ووضع و / او تبني المعايير والمواصفات التي ينبغي الالتزام بها . وله ان يضم في عضويته ما يراه من الهيئات والمنظمات والجمعيات المعنية، ومن الخبراء والاستشاريين، على ان يصدر بانشائها تشريع وزاري .

- مراجعة قانون حماية حقوق الملكية الفكرية (38 لسنة 1992، 82 لسنة 2002)، والقرارات الوزارية (363 لسنة 2017، و172 لسنة 2018) فيما يتعلق بجانبين :

اولهما تحقيق التوازن بين حقوق المؤلفين والمبدعين وبين حقوق المواطنين في الوصول العام، والنص صراحة على الحفظ الرقمي، والاعارة بين المكتبات، والاستخدام العادل لاغراض التعليم والبحث .

ثانيهما اصدار قانون مستقل لايداع الانتاج الفكري المصري المسجل على وسائط قابلة للنقل، يشمل الاشكال والنوعيات المختلفة لهذا الانتاج : مطبوعة او غير مطبوعة، تناظرية او رقمية (المحتوى الرقمي)، وينظم اليات وجهات الايداع المناسبة لكل شكل او نوع منها، واسس معايير الحفاظ الرقمي عليها .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

- تطوير سياسة وطنية مصرية للمعلومات، باعتبارها الركيزة لبناء نظام وطني للمعلومات في مصر . تتناول هذه السياسة اسس واليات تدفق واتاحة المعلومات والبيانات العامة المفتوحة، والتنسيق بينها، ونقاط وادوات الوصول اليها ودور خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات في تحقيقها .

- اصدار قانون للمكتبات العامة في مصر ينشء الهياكل والاليات التي تضبط توفير هذه المكتبات في مختلف ربوع الوطن وينظم عملها وادارتها وانشطتها وخدماتها والتنسيق بينها مما يحقق في النهاية للمواطن المصري دون تمييز خدمات مكتبات عامة ذات كفاءة وفعالية.

- تحديث التشريعات القائمة (القوانين واللوائح والقرارات) المتعلقة بمختلف انواع خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات، من اجل دعم وحقوق المستفيدين في الوصول الى مصادر المعلومات واتاحتها للافادة منها .

2 تحديث البنية التحتية

- بناء منصة "المكتبة الرقمية الوطنية المصرية " : وهي منصة مركزية سحابية تتيح المحتوى الرقمي المصري (سواء الذي ولد رقميا او الذي تم تحويله الى الشكل الرقمي) من جميع خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، وذلك في اطار التنسيق او الدمج مع منصة " تراث مصر الرقمي "، وبحيث تكون هذه المنصة المركز الشامل للتراث الرقمي المصري.
-
- تعزيز واتاحة "قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية المصرية " لتكون المصدر المعتمد للبيانات المعيارية (الميتاداتا)، بصيغها المختلفة التي تلائم بيئة الويب، لوصف واتاحة مصادر المعلومات الصادرة في مصر .
-
- انشاء " الفهرس السحابي الوطني المصري": ليكون أداة متكاملة لوصف واتاحة مقتنيات المكتبات المصرية باانواعها (الوطنية والبحثية والاكاديمية والمدرسية والعامة) من مصادر المعلومات .
-
- توفير "بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" وتدابير الأمن السيبراني، والتأكد من أن جميع المكتبات، تتمتع بإنترنت عالي السرعة وإمكانية وصول الجمهور إلى أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية وغيرها من الأجهزة الرقمية.

3. تنمية المحتوى الرقمي

- تطوير مشروع " رقمنة التراث الوطني" : ليغطي،الى جانب المخطوطات والكتب النادرة والأرشيفات التاريخية والمواد السمعية والبصرية، المطبوعات التي سقطت في الملك العام، وفقا لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

- توسيع نطاق " المجموعات الرقمية " من الكتب والدوريات وقواعد البيانات ومصادر التعلم ومصادر الوصول الحر وغيرها من المصادر الاقليمية والعالمية، باللغة العربية وبغيرها من اللغات لتخدم الاحتياجات المعلوماتية والمعرفية والبحثية للمستفيدين المصريين، وبحيث تكون متاحة لجميع المواطنين من خلال المنصة الوطنية " بنك المعرفة المصري " .

- توسيع سياسة " تفويض الوصول المفتوح " :لتشمل، الى جانب الدوريات واعمال المؤتمرات المصرية، "الرسائل الاكاديمية "، و"تقارير البحوث التي تمولها الحكومة او القطاع العام "، و"البيانات البحثية"، والاشتراك في المستودع العالمي :

  Registry of Open Access Repositories Mandatory Archiving Policies (ROARMAP)

  وذلك في اطار " بنك المعرفة المصري " باعتباره المستودع الوطني مفتوح الوصول.

- دعم تطبيق " نظم ادارة الوثائق " و " نظم الارشفة الاليكترونية " في جميع الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات والشركات والمنظمات المصرية .

4 . تطوير الخدمات والمشاركة المجتمعية

- تقديم اشكال ونوعيات متقدمة من خدمات المعلومات تسهم في دعم ومساعدة القائمين على البحث العلمي والاكاديمي، سواء في اكسابهم مهارات ايجاد وتقييم مصادر المعلومات والافادة منها، او في توفير الادوات التقنية لتحليل البيانات وتمثيلها مرئيا، وفي ادارة البيانات، وتوفير المساحات المادية والافتراضية المطلوبة، واعداد المراجعات العلمية، وادارة الاستشهادات المرجعية، ونشر البحوث وتسويقها .

- التحول الى مراكز تفاعلية للنشاط المجتمعي، حيث تؤدي دورها في التنمية العلمية والمعرفية للمواطن والوطن مدى الحياة وفي جميع المجالات. فتقدم برامج في مجال محو الأمية الرقمية، ودعم الباحثين عن عمل، والإنخراط في برامج التحويل المهنى، واكتساب المعارف الفنية والاقتصادية المتعلقة بإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (صناعات محلية – زراعية – صناعية)، وبرامج الجودة والفعالية فى إدارة المشروعات الزراعية والصناعية، والتسويق، والتغليف والتعبئة، والتصدير... الخ، وكيفية استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى هذا الصدد تقديم الخدمات التي تلائم الاحتياجات المعلوماتية والمعرفية لكبار السن والنساء وذوي الهمم .

- تطوير برامج محددة للفئات السكانية الرئيسة (الاطفال والشباب)، مثل برامج محو الأمية المعلوماتية المبكرة للأطفال، والبرمجة للأطفال، والتدريب على التقنيات الناشئة، والانخراط في برامج التحول الرقمي، وتعلم و/أو إجادة اللغات الأجنبية، وريادة الأعمال، الانخراط في برامج وفرص الإبداع في المجالات العلمية الأدبية والفنية والموسيقية. فضلا عن الإفادة من المساحات المتاحة لأغراض الدراسة وأداء الواجبات الدراسية، وانشاء حاضنات لمشاريع الشركات الناشئة والابتكار .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

- توسيع نطاق الوصول بخدمات المعلومات الى المناطق الريفية والحدودية والحضرية المحرومة، باستخدام المكتبات المتنقلة، وغيرها من الوسائل والقنوات، فضلا عن تفعيل امكانات الاعارة بين المكتبات، وغيرها من اشكال المشاركة في المصادر .

- ابتكار وسائل وادوات الترويج والتسويق لخدمات المكتبات والمعلومات بشكل نشط لتغيير الصورة الذهنية والتصور العام عن المكتبات ومؤسسات المعلومات وإظهار قيمتها في العصر الرقمي .

5 . دعم التكامل الثقافي والهوية الوطنية

- انشاء وحدات لتسجيل وتوثيق التراث الثقافي المحلى : المادي (المباني الاثرية، والمواقع التاريخية، والحرف اليدوية، والمبلاس التقليدية) وغير المادي (الاغاني، والفلكلور، والتقاليدالاجتماعية)، والتراث الطبيعي (المناظر الطبيعية، والمحميات، والحياة البرية الفريدة)، وذلك في المكتبة العامة الرئيسة بكل محافظة من المحافظات .

- استضافة المحاضرات والندوات واللقاءات والمعارض ومبادرات الحفاظ على التراث الوطني، في المكتبات باعتبارها مراكز لاثراء الثقافة والمعرفة وتعزيز الهوية الوطنية .

- تشجيع ثقافة القراءة والتعبير بالاشكال كافة (قولا او كتابة او رسما او تصويرا، او غيرها) عن رموز التراث الوطني المحلي والوطني .

6. تطبيق رشيد للتقنيات الناشئة ودعم الابتكار

- دعم الانتقال الى الجيل الجديد من النظم الالية المتكاملة" Library Services Platforms " وذلك لادارة الانشطة والعمليات والخدمات التي تضطلع بها المكتبات ومؤسسات المعلومات، ويفضل النظم مفتوحة المصدر .

- تشجيع اعتماد التقنيات الناشئة، وما يترتب عليها من تطبيقات (الذكاء الاصطناعي، والكتل المتسلسلة، وانترنت الاشياء، والواقع الافتراضي والواقع المعزز، وغيرها) ذلك ان كلا منها يسهم في تطوير جانب او اكثر من تطوير عمل وادارة المكتبات ومؤسسات المعلومات وجعلها اكثر كفاءة وفعالية وتفاعلا مع المستفيدين .

- استخدام نظم ادارة المحتوى Content Management Systems في انشاء وتحرير المحتوى، الذي يمثل الانشطة والعمليات والخدمات التي تضطلع بها المكتبات ومؤسسات المعلومات، وادارته ونشره.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

- تطبيق معايير الأمن السيبراني والحفاظ على البيانات الرقمية، وذلك في اطار تنفيذ بنية أساسية وطنية قوية للحفاظ على الأصول الرقمية على المدى الطويل، وحمايتها من التقادم التكنولوجي والتهديدات السيبرانية .

- دعوة الشركات التكنولوجية الناشئة، خصوصا التي اقامها ابناء التخصص، لاقامة شراكات مع المكتبات ومؤسسات المعلومات للمساعدة في تيسير تثبيت النظم مفتوحة المصدر، وهجرة البيانات، والعمل على ابتكار حلول تواجه الاوضاع والتحديات المحلية والوطنية.

7. تنمية القدرات البشرية

- تحديث مناهج علوم المكتبات والوثائق والمعلومات في الجامعات المصرية لتشمل اضافة مقررات تعنى بمتطلبات بناء وادارة المكتبات والمستودعات الرقمية في بيئة الويب الدلالية، والمقررات التي تمثل العلوم البينية اللازمة لتأهيل "اختصاصي البيانات " Data Librarian، فضلا عن المقررات التي تعنى بتجربة المستخدم (UX)، والحفظ الرقمي، وإدارة المشروعات.

- إنشاء برنامج وطني للتنمية المهنية المستمرة، بقيادة الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف (الجهة المهنية الوطنية المعنية بتخصص المكتبات والمعلومات والوثائق)، وذلك للعاملين الحاليين في المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، مع التركيز على المهارات الرقمية، والتقنيات الناشئة، والمشاركة المجتمعية، ومحو أمية الذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات، وإشراك المستفيد .

- وضع تسميات وتوصيفات وظيفية جديدة تناسب التغييرات الجديدة في اعمال وانشطة المتخصصين في الأرشيف الرقمي، وادارة الوثائق الجارية، واختصاصيي النظم System Librarian، واختصاصيي البيانات Data Librarian، ومتخصصي التواصل المجتمعي، وغيرها من الوظائف في قطاع المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، وذلك لجذب الاكفاء والاحتفاظ بهم .

- انشاء و/ او تطوير برامج لدبلومات تطبيقية في موضوعات محددة في مجال المكتبات والوثائق والمعلومات، خصوصا ما يتعلق بتطبيقات التقنيات الناشئة، وذلك في اطار تشجيع الاختصاصيين في المكتبات والمعلومات على استكمال دراساتهم العليا، وحضور ورش العمل والمؤتمرات والندوات واللقاءات الفنية .

- تحويل المكتبات ومؤسسات المعلومات الى منصات للبحث والابتكار في علوم المكتبات والوثائق والمعلومات من خلال تمكين العاملين فيها من الكتابة العلمية المنهجية وتقديم العروض التقديمية في المؤتمرات والندوات وورش عمل والمسابقات لعرض تجاربهم ورؤاهم لتطوير انشطة وعمليات وخدمات المؤسسات التي يعملون بها.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

8 . تنويع مصادر التمويل وضمان الاستدامة

- زيادة التمويل العام المخصص في موازنة الدولة المصرية لتطوير المكتبات ومؤسسات المعلومات (الوطنية، والبحثية، والاكاديمية، والعامة، والمدرسية، والمقامة في الوزارات والهيئات وغيرها من الجهات الحكومية)، باعتبار ان هذه الزيادة تؤمن تمويلا مستداما وتؤدي الى الانتقال إلى ما هو أبعد من التمويل القائم على مشروعات مخصصة . وذلك في ضوء الوعي بالدور او الاسهام الوطني للمكتبات ومؤسسات المعلومات في خدمة الاجندة الوطنية للتنمية، و ما يمكن ان يحدثه تطوير هذا الدور من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية .

- توفير ايرادات بديلة مولدة ذاتيا، وذلك من خلال، على سبيل المثال، تقديم خدمات معلومات ذات قيمة مضافة، وبرامج التدريب وبناء القدرات المتميزة، و الطباعة ثلاثية الأبعاد، و تأجير المساحات، منتجات رقمية، خدمات الذكاء الاصطناعي، وغيرها . وكل ذلك دون المساس بالخدمات المجانية الأساسية .

- اشراك المجتمع المحلي، وذلك من خلال تخصيص نسب محددة ضمن الرسوم التي تفرضها المحليات، و دعم " جماعات اصدقاء المكتبة "، و"جماعات الخريجين "، و تبرعات الافراد والجماعات وغيرها من " منظمات المجتمع المدني " المعنية.

- السعي للحصول على المنح والتمويل الاقليمي والدولي، وذلك من خلال مؤسسات مثل : الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعلم، اليونسكو، افلا، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، البرامج الاوربية، واليابانية، وغيرها من "منظمات المجتمع المدني " المعنية ، خصوصا في مجالات الرقمنة، والحفظ الرقمي، والمنح الدراسية، وبرامج التدريب التقني .

9 . الحوكمة والتقييم وضمان الجودة

- انشاء و/ او تطوير قاعدة بيانات للمكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، يكون مقرها وموقع اتاحتها " الكيان المؤسسي التنسيقي " المقترح انشاؤه، بحيث توفر البيانات الصحيحة والكاملة والموثوقة والمنتظمة عن : اعدادها، ونوعياتها، والجهات والهيئات التي تنتمي اليها، واعداد ونوعيات المستفيدين منها، وتوزيعها الجغرافي، ومصادر تمويلها، واعداد المجموعات من مصادر المعلومات التي تقتنيها و/ او توفرها للمستفيدين منها، واشكال ونوعيات هذه المجموعات، والنظم والتقنينات والتقنيات التي تستخدمها في ادارتها، واشكال ونوعيات الخدمات التي تقدمها، واعداد ونوعيات العاملين فيها، وغير ذلك من البيانات اللازمة لمن يقوم بتحليلها، واستخراج دلالاتها وما تشي به من مؤشرات لخدمة واضعي السياسات ومتخذي القرارات .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

- تطوير و / او تبني معايير وطنية شاملة لتقييم وقياس اداء جميع نوعيات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، بحيث تغطي : المجموعات من مصادر المعلومات، والخدمات، والكوادر البشرية، والمباني والتجهيزات، والنظم والتقنيات، والادارة والنواحي المالية، والافادة والتأثير، فضلا عن وضع اساس مرجعي للمقارنة Benchmark . وكل ذلك بهدف تحديد درجات لمستوى تحقيق الاهداف، وقياس رضا المستفيدين، بشكل دوري، لضمان الجودة ومن خلال مؤشرات كمية ونوعية، تؤدي في النهاية لتحسين الاداء بصفة مستدامة .

- تشجيع الباحثين الاكاديميين، والاختصاصيين المهنيين، على اعداد اشكال مختلفة من الكتابة العلمية المنهجية، مثل : البحوث، ودراسات الحالة، والتقارير، والمراجعات العلمية، والعروض التقديمية للتقنيات الناشئة وتطبيقاتها، واستطلاعات رضا المستفيدين، وتحليل البيانات الناتجة عن التفاعلات بين المستفيدين وخدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات خلال فترات زمنية محددة، وعرضها من خلال مؤتمرات ولقاءات وندوات وورش العمل، تعقد بهدف تطوير اليات لمراجعة السياسات والاستراتيجيات، واتخاذ الاجراءات التي تكفل الكفاءة والفعالية ومن ثم الجودة والاستدامة .

خامسا : المشروحات المقترحة للاسهام في تنفيذ هذه الاستراتيجية خلال الفترة من 2026 الى 2030

اختيرت اربعة مشروعات يمكن تنفيذها خلال الفترة من 2026 الى 2030، وذلك في ضوء المعايير الاتية:

1. القابلية للتنفيذ، بمعنى توافر المقومات والاليات اللازمة
2. تحقيق قيمة مضافة تخدم المحاور المختلفة للاستراتيجية
3. مكانية التنفيذ خلال الفترة المحددة

المشروع الأول : " الفهرس الوطني السحابي المصري":

يهدف المشروع الى بناء فهرس وطني يعتمد تقنيات الحوسبة السحابية، بحيث يعد عند اتمامه أداة متكاملة تشارك فيها كافة المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية التي لها فهارس اليكترونية . يتضمن ذلك، بطبيعة الحال، وضع المواصفات اللازمة لبنائه من حيث البنية التحتية ومتطلباتها، والسياسات والتقنينات، والمؤسسات المشاركة، ونماذج المشاركة والعضوية، واليات نقل البيانات (التصدير والاستيراد)، والخدمات، و امن البيانات، وغيرها، والمراحل اللازمة للتنفيذ . ويمكن ان يدار هذا الفهرس ويتاح من خلال " بنك المعرفة المصري" .

المشروع الثاني : تعزيز واتاحة "قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية المصرية"

لتكون المصدر المعتمد للبيانات المعيارية (الميتاداتا)، بصيغها المختلفة التي تلائم بيئة الويب، لوصف واتاحة مصادر المعلومات الصادرة في مصر التي تودع بحكم القانون في المكتبة الوطنية . وتدار هذه القاعدة، بطبيعة الحال، وتتاح من خلال المكتبة الوطنية المصرية " الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية " .

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

المشروع الثالث : اصدار " قانون المكتبات العامة"

ليكون التشريع او القانون الملزم الذي ينشء الهياكل والاليات التي تضبط توفير منظومة للمكتبات العامة تغطي مختلف ربوع الوطن، وينظم عملها وادارتها وانشطتها وخدماتها والتنسيق بينها مما يحقق في النهاية للمواطن المصري خدمات مكتبات عامة ذات كفاءة وفعالية، تسهم في نجاح المشروعات القومية والجهود التي تبذلها الدولة حاليا لبناء الانسان في الجمهورية الجديدة وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

المشروع الرابع : بناء نموذج استمارة لجمع " بيانات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية "

وهو النموذج الذي يتم اعداده، من خلال الكيان المؤسسي الوطني التنسيقي بالمشاركة مع " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء"، لصالح بناء قاعدة بيانات عن المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية . يتضمن النموذج البيانات المعيارية عن : اعدادها، ونوعياتها، والجهات والهيئات التي تنتمي اليها، واعداد ونوعيات المستفيدين منها، وتوزيعها الجغرافي، ومصادر تمويلها، واعداد المجموعات من مصادر المعلومات التي تقتنيها و/ او توفرها للمستفيدين منها، واشكال ونوعيات هذه المجموعات، والنظم والتقنينات والتقنيات التي تستخدمها في ادارتها، واشكال ونوعيات الخدمات التي تقدمها، وتفاعلات وتعاملات المستفيدين معها، واعداد ونوعيات العاملين فيها، وغير ذلك من البيانات اللازمة لواضعي السياسات ومتخذي القرارات .

سادسا: عوامل النجاح الحاسمة للاستراتيجية

1. **التوافق** : على نص وثيقة الاستراتيجية ومحاورها، من قبل مختلف عناصر ومكونات مجتمع المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر.
2. **الإرادة السياسية رفيعة المستوى**: دعم الاستراتيجية من قبل الدولة، وبمعنى ادق من أعلى المستويات الحكومية في مختلف الوزارات، وخصوصا وزارات الثقافة، والتعليم، والتعليم العالي، والتنمية المحلية، وغيرها .
3. **التنفيذ التدريجي** : تنفيذ الاستراتيجية من خلال مراحل واضحة وقابلة للتنفيذ، على سبيل المثال، خطط مدتها 5 سنوات، مع مؤشرات أداء رئيسية محددة وقابلة للقياس لتتابع التقدم .
4. **الكيان المؤسسي الوطني التنسيقي** : الذي ينشأ في كنف وبقيادة المكتبة الوطنية المصرية " الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية " وتمثل فيه كل انواع وقطاعات خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية، والذي يجب أن يعمل كمنسق مركزي، ومحدد للمعايير والتقنينات، ومحرك للمنظومة الوطنية بأكملها.
5. **دعم المجتمع**: دعوة الافراد والمجموعات والمنظمات والهيئات المعنية بخدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات لتقديم الدعم المادي والمعنوي لانجاح الاستراتيجية من خلال المشاركة الفعالة، سواء في تنفيذ بعض محاورها او التبرع والاسهام في تنفيذ بعضها الاخر .

سابعا: الاجراءات المقترحة لاعتماد الاستراتيجية وتنفيذها

1. عرض الاستراتيجية في ندوة متخصصة، تدعو اليها " الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية "، ويحضرها اكاديميون ومهنيون من مختلف الجامعات وقطاعات المعمل المهني في مجال المكتبات والمعلومات، وذلك لمناقشتها، وابداء الملاحظات عليها.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728

2. اصدار نسخة معدلة من الاستراتيجية
3. عرض النسخة المعدلة، في اجتماع تدعو اليه " الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية "، يحضره ممثلون رسميون لمجتمع خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات المصرية لاقرار" وثيقة استراتيجية تطوير خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر"
4. عرض " الوثيقة " على المسؤولين في المجلس الاعلى للثقافة ووزارة الثقافة، وذلك لاتخاذ الاجراءات الفعلية لعرضها على الحكومة لاصدارها رسميا .
5. بدأ الاجتماعات التشاورية في " الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية " لانشاء " الكيان المؤسسي الوطني التنسيقي"
6. انشاء الكبان المؤسسي الوطني التنسيقي والبدء في مزاولة اعماله لتنفيذ الاساراتيجية وضمان استدامتها.

خاتمة

إن تراث مصر الفريد ودورها الإقليمي الاستراتيجي يجعلان لمجال خدمات المكتبات ومؤسسات المعلومات في مصر دورا رئيسا ومحورًا ملحًا وذا تأثير كبير للاستثمار الوطني في التحول الرقمي والحفاظ على التراث الثقافي والتنمية الوطنية المستدامة .

وقد جاء هذا المشرو ع المقترح للاستراتيجية الوطنية لتطوير هذا المجال بغية السعي لتحويل عناصره من مجرد مجموعة من المستودعات غير المستغلة، بالكفاءة والفعالية والتفاعلية المطلوبة، إلى منظومة قوية وموحدة تعمل على تعزيز التعلم مدى الحياة، والابتكار، والفخر الثقافي لجميع المواطنين.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.728